الأمم المتحدة

A/AC.172/2005/L.1

الجمعية العامة

Distr.: Limited
4 March 2005
Arabic
Original: English

لجنة المؤتمرات
الدورة التنظيمية لعام ٢٠٠٥

جدول الأعمال المؤقت المشروح للدورة التنظيمية لعام ٢٠٠٥

١ - إقرار جدول أعمال الدورة التنظيمية لعام ٢٠٠٥.

٢ - انتخاب أعضاء المكتب.

٣ - تنظيم الأعمال لعام ٢٠٠٥.

٤ - برنامج العمل لعام ٢٠٠٥.

٥ - إقرار جدول أعمال الدورة الموضوعية لعام ٢٠٠٥.

٦ - مسائل أخرى.

الشروح

١ - إقرار جدول أعمال الدورة التنظيمية لعام ٢٠٠٥

٢ - انتخاب أعضاء المكتب

تقضي المادة ١٠٣ من النظام الداخلي للجمعية العامة بأن تنتخب اللجان الأخرى غير اللجان الرئيسية رئيسا لها ونائبا أو أكثر للرئيس، ومقررا. ويجري انتخاب أعضاء المكتب هؤلاء على أساس التوزيع الجغرافي العادل والخبرة والكفاءة الشخصية.

وفي السنوات الماضية، كانت لجنة المؤتمرات تنتخب ثلاثة نواب للرئيس ومقررا، بالإضافة إلى الرئيس.

100305 100305 05-25582 (A)
0525582

٣ - تنظيم الأعمال لعام ٢٠٠٥

قررت اللجنة، في جلستها ٣٤١ المعقودة في ٢٧ آب/أغسطس ١٩٩٢، الإبقاء على برنامج عملها لفترة السنتين، بحيث تتناول البنود المتعلقة بالوثائق في السنوات الزوجية والبنود المتعلقة بالاجتماعات في السنوات الفردية. كما قررت اللجنة أن يجرى النظر في بعض البنود سنويا. وناقشت اللجنة، في دورتها الموضوعية لعام ٢٠٠٤، مسألة تطبيق نظام السنتين على بند جدول الأعمال المعنون ''خطة المؤتمرات'' في الجمعية العامة. وأحاطت الجمعية العامة علما، في دورتها التاسعة والخمسين، بتعليقات اللجنة الواردة في الفقرات من ٥٦ إلى ٦٠ من تقرير الأمين العام عن خطة المؤتمرات (A/59/159)، وقررت الرجوع إلى هذه المسألة في سياق تحسين أساليب عمل اللجنة الخامسة.

٤ - برنامج العمل لعام ٢٠٠٥

ترد اختصاصات اللجنة في الفقرة ٤ من قرار الجمعية العامة ٢٢٢/٤٣ باء المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨.

ومرفق بهذه الوثيقة مشروع جدول الأعمال للدورة الموضوعية لعام ٢٠٠٥، تليه الشروح، وهو يأخذ في الاعتبار المقررات السابقة للجنة والمقررات والقرارات اللاحقة للجمعية العامة.

وبالنسبة لدورة عام ٢٠٠٥، سيجري مرة أخرى توحيد التقارير المقدمة عن المواضيع المختلفة المتعلقة بخدمات المؤتمرات في تقريرين رئيسيين: يتناول أحدهما المسائل المتصلة أساسا بتقرير الأمين العام (A/59/172)، وفقا لما طُلب في القرار ٢٦٥/٥٩، المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤؛ ويتناول الآخر الاستفادة من خدمات المؤتمرات والمسائل الأخرى التي تقدم بشأنها تقارير بصفة دورية في إطار بند جدول الأعمال المعنون خطة المؤتمرات.

ورغم أن جدول أعمال الدورة الموضوعية يتبع القرارات المتعلقة ببند جدول الأعمال المعنون خطة المؤتمرات، فإن اللجنة قد ترغب في تنظيم أعمالها على نحو يتمشى مع المواضيع المدرجة أعلاه.

٥ - إقرار جدول أعمال الدورة الموضوعية لعام ٢٠٠٥

٦ - مسائل أخرى

مرفـــق

مشروع جدول أعمال الدورة الموضوعية لعام ٢٠٠٥

١ - إقرار جدول الأعمال ومسائل تنظيمية أخرى.

٢ - جدول المؤتمرات والاجتماعات:

(أ) حالات الخروج عن الجدول فيما بين الدورات بالنسبة لعام ٢٠٠٥ والمسائل ذات الصلة؛

(ب) اعتماد مشروع جدول المؤتمرات والاجتماعات لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧؛

(ج) تحسين الاستفادة من موارد ومرافق خدمات المؤتمرات:

'١' إحصاءات الاجتماعات التي تعقدها أجهزة الأمم المتحدة، والتشاور مع الهيئات/توجيه رسائل إليها بشأن استفادتها من خدمات المؤتمرات المتاحة لها؛

'٢' توفير خدمات الترجمة الشفوية لاجتماعات المجموعات الإقليمية والمجموعات الرئيسية الأخرى للدول الأعضاء؛

'٣' تحسين استخدام مرافق المؤتمرات في مكتب الأمم المتحدة في نيروبي؛

'٤' تحسين استخدام مركز المؤتمرات في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا؛

(د) طلبات الاستثناء من أحكام الفقرة ٧ من الجزء أولا من قرار الجمعية العامة ٤٠/٢٤٣؛

(هـ) النظر في مشروع جدول المؤتمرات والاجتماعات للهيئات الفرعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧.

٣ - تحسين أداء إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات:

(أ) الإدارة العامة المتكاملة؛

(ب) معايير عبء العمل ومقاييس الأداء؛

(ج) نظام المسؤولية والمساءلة في تقديم الوثائق؛

(د) توفير المحاضر الموجزة؛

(هـ) الأدوات الإلكترونية والسبل والوسائل المبتكرة لتقديم الخدمات إلى الدول الأعضاء.

٤ - المسائل المتصلة بالترجمة التحريرية والترجمة الشفوية.

٥ - استعراض الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧: إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات.

٦ - تكنولوجيا المعلومات.

٧ - اعتماد التقرير.

الشروح

١ - إقرار جدول الأعمال ومسائل تنظيمية أخرى

٢ - جدول المؤتمرات والاجتماعات

(أ) **حالات الخروج عن الجدول فيما بين الدورات بالنسبة لعام ٢٠٠٥ والمسائل ذات الصلة**

سيقدم تجميع لهذه المسائل لكي يُدرج في تقرير اللجنة.

(ب) **اعتماد مشروع جدول المؤتمرات والاجتماعات لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧**

ستقدم الأمانة العامة إلى لجنة المؤتمرات في دورتها الموضوعية لعام ٢٠٠٥ مشروع جدول المؤتمرات والاجتماعات لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ المقدم من الأمانة العامة إلى لجنة المؤتمرات في دورتها الموضوعية لعام ٢٠٠٥.

وستقدم اللجنة إلى الجمعية العامة في دورتها الستين مشروع جدول المؤتمرات والاجتماعات لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧.

(ج) **تحسين الاستفادة من موارد ومرافق خدمات المؤتمرات**

'١' إحصاءات الاجتماعات التي تعقدها أجهزة الأمم المتحدة، والتشاور مع الهيئات/توجيه رسائل إليها بشأن الاستفادة من خدمات المؤتمرات المتاحة لها

طلبت الجمعية العامة إلى لجنة المؤتمرات، في الفقرة ٢ من الجزء ألف في الفرع ثانيا من القرار ٥٩/٢٦٥، أن تواصل التشاور مع الهيئات التي ظلت تستخدم أقل من القياس

المرجعي المنطبق للموارد المخصصة لها طيلة الدورات الثلاث الماضية، وذلك بغية تقديم توصيات ملائمة من أجل الاستخدام الأمثل لموارد خدمات المؤتمرات، وحثت أمانات ومكاتب الهيئات التي لا تستخدم موارد خدمات المؤتمرات بشكل كاف على أن تنظر، بمساعدة إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات في الأمانة العامة، في إدخال تغييرات على برنامج عملها، حسب الاقتضاء، استنادا إلى الأنماط السابقة فيما يتعلق ببنود جدول الأعمال المتكررة، وذلك من أجل إدخال تحسينات على معدلات استخدامها. وفي الفقرة ٣، طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يجري متابعة منتظمة بشأن استخدام خدمات المؤتمرات من قِبل الهيئات التي تواصل عدم استخدام موارد خدمات المؤتمرات المخصصة لها بشكل كامل على مدى فترة زمنية طويلة بغية تحديد الأسباب الكامنة وراء عجزها عن بلوغ القياس المرجعي.

'٢' توفير خدمات الترجمة الشفوية لاجتماعات المجموعات الإقليمية والمجموعات الرئيسية الأخرى للدول الأعضاء

في الفقرة ١٥ من الجزء ثانيا - ألف من القرار ٢٦٥/٥٩، أعربت الجمعية العامة عن إدراكها لأهمية الاجتماعات التي تعقدها المجموعات الإقليمية وغيرها من المجموعات الرئيسية للدول الأعضاء بالنسبة لسير دورات الهيئات الحكومية الدولية بطريقة سلسة، وطلبت إلى الأمين العام أن يكفل، قدر الإمكان، تلبية جميع طلبات توفير خدمات المؤتمرات لاجتماعات المجموعات الإقليمية وغيرها من المجموعات الرئيسية للدول الأعضاء. وفي الفقرة ١٦، أشارت الجمعية العامة إلى أن الاجتماعات التي عقدتها المجموعات الإقليمية وغيرها من المجموعات الرئيسية للدول الأعضاء، وفِّرت لها خدمات الترجمة الشفوية على أساس كل حالة على حدة، وفقا للممارسة المتبعة. وفي الفقرة ١٩، طلبت إلى الأمين العام أن يستعرض الممارسة الحالية المتبعة بشأن توفير خدمات الترجمة الشفوية لاجتماعات المجموعات الإقليمية وغيرها من المجموعات الرئيسية للدول الأعضاء في المقار ومراكز العمل الأخرى، بغية تحسين توفيرها لتلك الاجتماعات.

'٣' تحسين استخدام مرافق المؤتمرات في مكتب الأمم المتحدة في نيروبي

في الفقرة ٥ من الجزء ثانيا - ألف من القرار ٢٦٥/٥٩، رحبت الجمعية العامة بالجهود المبذولة حاليا لتحسين استخدام مرافق المؤتمرات بمكتب الأمم المتحدة في نيروبي. وفي الفقرة ٦، كررت طلبها إلى الأمين العام كي يواصل تكثيف جهود التسويق التي يبذلها حاليا مكتب الأمم المتحدة في نيروبي لاجتذاب مزيد من الاجتماعات إلى مرافقه. وفي الفقرة ٧، طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يضمن اتساق خدمات إدارة المؤتمرات في

مكتب الأمم المتحدة في نيروبي مع مراكز العمل الأخرى، مع مراعاة الشروط التشغيلية للمكتب، وأن يقدم إليها تقريرا عن ذلك لتنظر فيه في دورتها الستين.

وفي الفقرة ٨، أشارت الجمعية العامة إلى قرارات عدة صادرة عنها، بما في ذلك الفقرة ٩ من الجزء ثانيا - ألف من القرار ٢٨٣/٥٧ باء، مؤكدة من جديد وجوب أن تنعقد في نيروبي كل اجتماعات هيئات الأمم المتحدة التي توجد مقارها في نيروبي، إلا إذا أذنت الجمعية العامة أو لجنة المؤتمرات نيابة عنها بخلاف ذلك. طلبت إلى الأمين العام أن يقدم إليها في دورتها الستين، تقريرا عن ذلك الموضوع، عن طريق لجنة المؤتمرات. وفي الفقرة ٩، أعربت الجمعية العامة عن عدم تشجيعها القوي لتوجيه أية دعوة لاستضافة اجتماعات تخالف قاعدة عقد الاجتماعات في المقر، ولا سيما بالنسبة لمكتب الأمم المتحدة في نيروبي ومراكز الأمم المتحدة الأخرى التي يكون مستوى استخدامها منخفضا. وفي الفقرة ١٠، أعربت عن قلقها العميق بشأن الشواغر المتبقية في دوائر الترجمة الشفوية والترجمة التحريرية، وعلى وجه الخصوص في مكتب الأمم المتحدة في نيروبي، ولاحظت الجهود التي يبذلها الأمين العام لملء الشواغر، وطلبت إليه أن يواصل تقديم تقاريره إليها عن ذلك، من خلال لجنة المؤتمرات.

'٤' تحسين استخدام مركز المؤتمرات في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

في الفقرة ١١ من الجزء ثانيا - ألف من القرار ٢٦٥/٥٩، لاحظت الجمعية العامة التحسن الذي طرأ على استخدام مركز المؤتمرات في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا استجابة للفقرة ١ من الجزء ثانيا - ألف من قرارها ٢٥٠/٥٨، وطلبت إلى الأمين العام مواصلة استكشاف جميع الخيارات الممكنة لزيادة استخدام مركز المؤتمرات بشكل أكبر. وفي الفقرة ١٢، رحبت الجمعية العامة بالجهود المبذولة حتى ذلك الحين لزيادة استخدام مرافق المؤتمرات في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وزيادة فعالية استعمالها، وحثت الأمين العام على دعم جهود حملة التسويق وطلبت إليه تقديم تقرير عن النتائج إلى الجمعية العامة في دورتها الستين. وفي الفقرة ١٣، طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يحرص على أن يقوم مركز المؤتمرات في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بإنشاء وتطوير روابط مع المراكز والهيئات الأخرى، وأن يدخل ويستخدم نظاما متكاملا لإدارة المؤتمرات، وينظر في إمكانية تطبيق نظم التكنولوجيا الحديثة الأخرى، حسب الاقتضاء، من أجل تقديم الخدمات بطريقة أكثر فعالية. وطلبت إليه تقديم تقرير عن ذلك إليها في دورتها الستين.

(د) طلبات الاستثناء من أحكام الفقرة ٧ من الجزء أولا من قرار الجمعية العامة ٤٠/٢٤٣

طالبت الجمعية العامة، في الفقرة ١٥ من قرارها ٤٧/٢٠٢ ألف المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، جميع الأجهزة الفرعية التابعة لها بالامتثال لأحكام الفقرة ٧ من الجزء أولا - ألف من قرارها ٤٠/٢٤٣، التي قررت بموجبها أنه لا يجوز لأي جهاز فرعي للجمعية أن يجتمع في مقر الأمم المتحدة أثناء انعقاد دورة عادية للجمعية العامة ما لم تأذن له الجمعية بذلك صراحة.

ووفقا للإجراء الذي وضعته اللجنة في دورتها لعام ١٩٨٦ وأعيد تأكيده في دورتها لعام ١٩٩٢، يقدم رؤساء الأجهزة الفرعية التابعة للجمعية العامة، التي ترغب في الاجتماع في المقر أثناء الدورات العادية للجمعية، طلباتهم إلى رئيس اللجنة.

(هـ) النظر في مشروع جدول المؤتمرات والاجتماعات للهيئات الفرعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧

قرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في مقرره ١٠٣/١٩٩٨ المؤرخ ٣ شباط/فبراير ١٩٩٨، دعوة لجنة المؤتمرات إلى النظر في مشروع جدول مؤتمرات واجتماعات المجلس لفترة السنتين وتقديم توصياتها بشأن ذلك إلى المجلس، حسب الاقتضاء. ويتوقع أن يصبح مشروع جدول فترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧، الذي سيقدم إلى المجلس في دورته الموضوعية لعام ٢٠٠٥، متاحا كي تنظر فيه اللجنة قبل انعقاد الدورة الموضوعية للمجلس. وقد ترغب اللجنة في النظر في الانعقاد في ذلك الوقت، كي تناقش مشروع الجدول وتحيل ملاحظاتها إلى المجلس.

٣ - تحسين أداء إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات

(أ) الإدارة العامة المتكاملة

ناقشت اللجنة بكثير من التفصيل، خلال دوراتها الموضوعية الثلاث الماضية، موضوع الإدارة العامة المتكاملة، وقدمت توصيات لتسترشد بها الأمانة العامة في تنفيذ إصلاح إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات. وفي الفقرة ٩ من الجزء ثانيا - باء من القرار ٥٩/٢٦٥، لاحظت الجمعية العامة الجهود المبذولة حاليا من أجل إنشاء نظام للإدارة العامة المتكاملة، وقررت أن تنظر في دورتها الستين في النتائج الراهنة في ضوء تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن هذه المسألة (انظر A/59/133 و Corr.1).

(ب) معايير عبء العمل ومقاييس الأداء

في الفقرة ١٠ من الجزء ثانيا - باء من القرار ٢٦٥/٥٩، لاحظت الجمعية العامة قيام الأمين العام بإنشاء فرقة عمل تابعة للأمانة العامة لإجراء دراسة شاملة لمعايير عبء العمل وقياس الأداء، والنتائج الأولية التي توصلت إليها فرقة العمل. وطلبت إلى الأمين العام أن يواصل دراسة معايير عبء العمل وقياس الأداء، من حيث النوعية والكمية على السواء، بغية تقديم مقترح إلى الجمعية العامة بشأن منهجية شاملة لقياس الأداء وإدارته، انطلاقا من منظور المنظومة الكاملة، مع إيلاء عناية أيضا لخصائص جميع اللغات الرسمية وكفالة التقيد بالقرار ٢٥٠/٥٨.

(ج) نظام المسؤولية والمساءلة في تقديم الوثائق

في الفقرة ١١ من الجزء ثانيا - باء من القرار ٢٦٥/٥٩، كررت الجمعية العامة طلبها إلى الأمين العام أن يواصل وضع تدابير فعالة لتعزيز نظام المسؤولية والمساءلة داخل الأمانة العامة، بما فيها إنشاء آلية مشتركة بين الإدارات لرصد العملية، بغية ضمان تقديم الوثائق في الوقت المناسب بغرض تجهيزها، وأن يقدم إليها تقريرا شاملا عن ذلك في دورتها الستين، عن طريق لجنة المؤتمرات.

(د) توفير المحاضر الموجزة

في الفقرة ١٢ من الجزء ثانيا - باء من القرار ٢٦٥/٥٩، طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يواصل إصدار المحاضر الموجزة، باعتبارها أداة مفيدة وحيوية للدول الأعضاء، وبخاصة صون الذاكرة المؤسسية للمنظمة وذلك على نحو يتسم بقدر أكبر من الكفاءة وفعالية التكلفة وبالتشاور التام مع جميع الهيئات الحكومية الدولية ذات الصلة. وفي الفقرة ١٣، طلبت الجمعية العامة أيضا إلى الأمين العام أن يدرس خيار تحديد إطار زمني لنشر المحاضر الموجزة، وأن يبحث ما يترتب على ذلك من آثار عملية ومالية، وأن يقدم مشروعا تجريبيا إلى الجمعية العامة في دورتها الستين. وفي الفقرة ١٤، طلبت كذلك إلى الأمين العام أن يورد تفاصيل جميع الخيارات، بما فيها تلك المبينة في الفقرات ٥٩ إلى ٦٣ من تقريره (A/58/530)، وفقا للولايات التشريعية، وأن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الستين، تقريرا عن آثارها العملية والمالية، عن طريق لجنة المؤتمرات.

(هـ) الأدوات الإلكترونية والسبل والوسائل المبتكرة لتقديم الخدمات إلى الدول الأعضاء

في الفقرة ١٥ من الجزء ثانيا – باء من القرار ٢٦٥/٥٩، طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يواصل تطوير وظائف النظام الإلكتروني لتخطيط الاجتماعات وتخصيص الموارد بوصفه الأداة المركزية لإدارة الاجتماعات، وذلك لتغطية كامل نطاق الأنشطة المتصلة بالاجتماعات، وأن يواصل مشاوراته مع مراكز العمل الأخرى بغية توسيع نطاق تطبيق النظام ليشمل مراكز العمل كافة، أو دمجه في النظم الأخرى المستخدمة في تلك المكاتب. وفي الفقرة ١٦، طلبت الجمعية العامة أيضا إلى الأمين العام أن يواصل بذل جهوده للتوسع في تطبيق مفهوم إدارة التوثيق الإلكتروني، بما في ذلك النقل الإلكتروني الفعلي للوثائق على امتداد مراحل إنتاجها. وفي الفقرة ١٧، طلبت كذلك إلى الأمين العام أن يعزز استخدام الطباعة حسب الطلب لوثائق الهيئات التداولية باعتبار ذلك وسيلة لتحسين الخدمات المقدمة إلى الدول الأعضاء، في تقيد تام بالولاية التشريعية الحالية، استنادا إلى الخبرة المكتسبة والدروس المستفادة، مع المراعاة التامة للاحتياجات الخاصة للبلدان النامية وللآراء التي أبدتها الدول الأعضاء، وأن ينظر في استخدام الطباعة حسب الطلب في حالة المنشورات، وأن يقدم تقريرا عن ذلك إلى الجمعية العامة في دورتها الستين عن طريق لجنة المؤتمرات.

٤ – المسائل المتصلة بالترجمة التحريرية والترجمة الشفوية

في الفقرة ٢ من الجزء رابعا في القرار ٢٦٥/٥٩، لاحظت الجمعية العامة مع التقدير استمرار اتباع ممارسة عقد اجتماعات إعلامية مع الدول الأعضاء للتشاور معها بشأن تحسين خدمات اللغات واعتزام إنشاء قنوات اتصال إضافية بشأن المصطلحات المستخدمة وجودة الخدمات المقدمة. وطلبت إلى الأمين العام تنظيم اجتماعات إعلامية مرتين في السنة وفي إطار أنسب، مع توفير الترجمة الشفوية إذا كانت خدماتها متاحة. وفي الفقرة ٤، كررت الجمعية العامة طلبها إلى الأمين العام أن يواصل جهوده الرامية إلى استكشاف إمكانية استخدام تكنولوجيات جديدة، من قبيل الترجمة بمساعدة الحاسوب والترجمة عن بُعد والترجمة من خارج الموقع وبرامج الإملاء الإكتروني باللغات الرسمية الست، من أجل تحسين نوعية ورفع إنتاجية خدمات المؤتمرات، وطلبت إليه أن يبقيها على اطلاع بشأن ادخال أي ضرب من التكنولوجيات الجديدة الأخرى. وفي الفقرة ٥، أعربت الجمعية العامة عن قلقها العميق لارتفاع معدلات المراجعة الذاتية، وطلبت إلى الأمين العام أن يقدم إليها تقريرا شاملا عن هذه المسألة في دورتها الستين، عن طريق لجنة المؤتمرات. وفي الفقرة ٦، كررت الجمعية العامة طلبها إلى الأمين العام أن يتناول، عند تحديث معايير عبء العمل، مسألة المستوى

المناسب للمراجعة الذاتية الذي لا يؤثر على جودة الخدمات بجميع اللغات الرسمية، وأن يقدم إليها تقريرا عن ذلك في دورتها الستين.

٥ - استعراض الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧: إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات

في جلستها ٣٢٧، المعقودة في ١٢ حزيران/يونيه ١٩٩١، قررت لجنة المؤتمرات أن تستعرض السرد البرنامجي المتعلق بخدمات المؤتمرات في الميزانية البرنامجية المقترحة، وأن تقدم آراءها بشأن ذلك إلى الجمعية العامة. وستقدم الأمانة العامة إلى اللجنة، في ضوء قرارها ذاك، السرد البرنامجي ذا الصلة بإدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات، في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧، من أجل النظر فيه في دورتها الموضوعية لعام ٢٠٠٥.

٦ - تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

لاحظت الجمعية العامة، في الفقرة ١ من الجزء خامسا من القرار ٢٦٥/٥٩، التقدم الذي أحرزته حتى ذلك الحين جميع مراكز العمل في إدماج تكنولوجيا المعلومات في نظم الإدارة وتجهيز الوثائق، والنهج العام المتبع في تبادل المعايير وأفضل الممارسات والإنجازات التكنولوجية فيما بين خدمات المؤتمرات في جميع مراكز العمل. وفي الفقرة ٢، رحبت الجمعية العامة بالجهود التي يبذلها الأمين العام في مكتب الأمم المتحدة في نيروبي لإشراك المكتب في تبادل المعايير وأفضل الممارسات والإنجازات التكنولوجية مع المكاتب الأخرى للأمم المتحدة، بما يتماشى مع شروط تشغيله. وفي الفقرة ٣، طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام تكثيف جهوده لتعزيز قدرة تكنولوجيا المعلومات في مكتب الأمم المتحدة في نيروبي، وإعادة توزيع الموارد القائمة، حسب الاقتضاء، لتغطية الأولويات الناشئة، ومعاودة تناول هذه المسألة، عند الاقتضاء، في سياق الميزانية العادية للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧.

٧ - اعتماد التقرير